الضدين و يلزم منه ان يوجد موجود وقد وجد
ثم ان الخرس كما في القاموس الخرس والخرسان
منعقد اللسان عن الكلام و ذكر في حرف الميم
في معنى البكم ان يولد ولا ينطق ولا يسمع ولا يبصر
وهذه الصورة اخص من الخرس والصم استعمل البكم
في مطلق الخرسة وجعله ضد الكلام النفسي كالمقترح
في الخرس وتعقبه ابو يحيى بان الخرس ضد المنطق
باللسان اما الكلام النفسي فضده السهو والطفولية
والبهيمية فيرد على المصنف ما اورد ابو يحيى قوله بانها
عبارة عن ذلك بآفة تمنع الكلام النفسي مجازاً او اصطلاحا
منها ولا مشاحة والتعقب انما هو باعتبار اللغة الحقيقية
و في المقاصد وعند اهل الحق كلامه ليس من جنس الحروف
والاصوات بل هو صفة ازلية قائمة بذاته منافية للسكوت
كما في الطفولية اثرها فذكر الآفة عوض البكم والخرس
وذكر السكوت مع انه يقابل في العرف اللغوي الكلام اللساني
قوله وفي معناه كونه بالحرف والصوت هو وان كان
لا ينافي الكلام شاهدا فهو ينافيه غائبا بما سبق تقريره في
العلم الضروري وهو ان الحادث لا يقوم الا بحادث والا
بان لا يقوم الا بازلي والتنافي في اللوازم يستلزمه
في الملزومات و يحتمل انه لم يشر للتضاد بل المراد به
في معنى البكم في الاستحالة لا في الضدية قوله والموت
هل هو عدم الحياة فيكون في باب العدم والملكة او عرض
يعقب فيكون من الاضداد لقوله خلق الموت والحياة
فان العدم لا يكون مخلوقا الا ان يقال خلق بمعنى قدر
وهو يتعلق بالعدمي والوجودي او المراد خلق اسباب
الموت وان كان الحذف على خلاف الاصل فاحتماله يسقط
الاستدلال ولم يقل وما في معناه من الجمادية منافاتها
الحياة كالموت وما لم يصر احد اليه لم يحتج للتنبيه عليه وكذا
الموت والعمى والجهل والبكم وان لم يقل المجسمة به فهو

لازم

لازم قولهم بالجسم والحياة وقول الملالي اما تجي هذه النقايص
مع انها نقص بالنسبة للمخلوق فكيف بالخالق فلا يتوهم
في حقه لعله اختص في المستحيل بما يتوهم بانه ينفى عنه
من النقايص مما لا يتوهم اختصاصه به كما في الحديث الدجال
اعور وربكم ليس باعور و في الحديث انكم لا تدعون
اصم ولا اعمى ولا غايبا نفيه نفي ما لا يتوهم يوهم ان كل
ما هو نقص في المخلوق فهو اجرى ان يكون نقصا في
الخالق وهو غير لازم الا ترى ان نفي الزوجة والولد
وعدم وعدم ادراك اللذة والالم نقايص في حق الحادث
وكمال في حق القديم واما ما في الحديث فانه في مخاطبة
الاعراب ومن كان حديث عهد بجاهلية والاوهام
تركن الى المالوف من التجسيم والحكام من ان القول الجمالي
في حق الباري باعتبار نفي النقص عنه ان تفرد كلما يؤدي
الى امكانه او حدوثه او نقصه في صفاته فالرب منزه عنه
قوله واضداد الصفة المعنوية الاشارة عائدة الى اضداد
المعاني ولما كانت الاحوال المعنوية لا تعقل على حيالها
ولا تماثل ولا تخالف ولا تضاد الا بالنظر الى المعاني
قال يشير الى ان تضادها باعتبار المعاني واضح من هذه
اي عن تضادها ليس لوضوحها عن تضاد معانيها
قوله اللازمة لها اي فالمعاني ملزومة والمعنوية لازمة
ومنافي الملزوم المساوي مناف للازم الذي يساويه
فنافي الانسان مناف للناطق بخلاف اللازم الاعم
فليس منافي الملزوم منافيا للازم فلا يلزم من منافي
الانسان كالفرس منافي الحيوان واللازم هنا مساو
بين المعاني والمعنوية فتلازم فلازم ضد الاولى ضد
لهذه والله اعلم قوله واما الجائز عبارة الامام بان
القول فيما يجوز على الله تعالى فكلم فيما يجوز في احكامه
فان اراد بقوله فيما يجوز على الله اي في افعاله فهو تسديد
فالجواز يتطرق الى افعاله ولا يتطرق الى ذاته فقي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)